دراسات فی العلوم الانسانیه
۲۷(۳)، الخریف ۱۴۴۲/۱۳۹۹/۲۰۲۰، صص۸۱-۱۰۱
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir

رواية الإمام علي(ع) حول معنى الحرف والفعل من وجهة نظر الأصوليين والنحويين

عبدالجبار زرگوش نسب*

أستاذ مشارك في قسم الالهيات- فرع الفقه والحقوق بجامعة ايلام

تاريخ الوصول: ۱۴۴۱/۰۶/۲۲ تاريخ القبول: ۱۴۴۱/۰۸/۲۹

الملخّص

ناقشت هذه الدراسة رواية منسوبة إلى الإمام عليّ(ع) حول معنى الحرف والفعل مقارنة بآراء النحويين وعلماء أصول الفقه لمعرفة مدى انسجام آرائهم مع الرواية. إن أكثر آراء أصحاب المدرسة الأصولية الحديثة في النجف الأشرف لاتنسجم مع الرواية، فالأصوليون المتأخرون والمعاصرون أنكروا التقسيم الثلاثي للكلمة، كما أنكروا دلالة الفعل على الزمان. أما بالنسبة إلى معنى الحرف فقد ذهبوا إلى نظرية نسبية المعاني الحرفية، ونظرية التحصيص، ومن ثم اختلفوا في نسبية المعاني الحرفية، ولعل تفسيرها بإيجادية المعاني الحرفية تنسجم مع مفاد الرواية. إن منهج البحث الذي اعتمدته في هذا المقال هو منهج واسلوب المحلل (۱)، فسعيت –جهد المستطاع- أن يكون تقويمي دقيقا ومقارنا؛ لذلك عرضت مايذهبون إليه أحيانا بالنص وأخرى بالتلخيص والتحليل. الغرض والفائدة من هذا البحث لفت انتباه المحدثين من النحويين والأصوليين إلى عدم صحة التقسيم الثلاثي للكلمة في الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع)، وكون النسبة الى أمير المؤمنين غير صحيحة، وإن التقسيم الثنائي للكلمة تقسيم صائب، لكي يتسنى لهم الأخذ به في بحوثهم .

الكلمات الرئيسة: رواية الإمام علي(ع)، الفعل، الحرف، النحويون، علماء أصول الفقه.

۱. المقدمة

إنّ الترابط والتداخل بين النحو والفقه وأصوله يعود الى زمن الحاجة إلى فهم النصوص العربية من القرآن الكريم، والأحاديث والروايات الواردة عن الرسول(ص) والأئمة المعصومين(ع) لاستخراج الأحكام الشرعية واستنباطها من تلك النصوص. وأحيانا اعتمدوا الشعر الجاهلي لتفسير آية أو حديث ورواية. وقد نقل عن سعيد بن المسيب أنه قال: بينما عمر بن الخطاب على المنبر قال: يا أيها النّاس، ماتقولون في قول الله عزّ وجلّ((أو يأخذهم على تخوّف)) (النحل:٤٧) فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف التنقص... فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال : نعم؛ قال شاعرنا أبو بكر الهذلي يصف ناقة تنقص السيرُ سنامَها بعد تَمكِهِ واكتنازه:

تخوّف الرحل منها تامكا قَرِدا كما تخوّفَ عودَ النبعة السَفَن

فقال عمر: يا أيها الناس، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم. تمك السنام يتمك

* الكاتب المسؤول: E-mail: a.zargooshnasab@ilam.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

تمكا، أي طال وارتفع، فهو تامك. والسَفَن والمسفن ما ينجر به الخشب.(القرطبي، دون تا :١١٠/١٠) والقَرِد، المتراكم بعض فوق بعض من السمن. إنّ الحاجة إلى النحو ازدادت وأصبحت من ضروريات فهم النصوص حينما اتسعت الدولة الإسلامية في صدر الإسلام ، حيث بدأ وضع اللغة العربية يسوء في المجتمع الاسلامي، فقد ضمت الدولة الاسلامية بلاد ما وراء النهر والحضارة الفارسية في العراق وفارس، والحضارة الرومانية في الشام ومصر، فتأثرت اللغة العربية بلغات البلاد المفتوحة.

١-١.أهمية البحث وضرورته (٢)

المساهمة في هذا الحقل من البحث الأصولي في الدراسة النحوية والمعرفة اللغوية في تقسيم الكلمة وتعريف أقسامها ومناقشة الآراء المتضاربة ومعرفة الرأي الصائب فيه ،لا عن طريق ما هو مشهور بين النحويين والأصوليين القدماء مما ابتنوا على الرواية وأذعنوا بالتقسيم الثلاثي ،بل عن طريق ما هو المجهول عند بعض الدارسين المحدثين من تقسيم الكلمة إلى قسمين ، ذات أهمية قصوى. وبالرغم من أنه موضوع مستجد ومثير للجدل لكن لم يتطرق له مقال وبحث مستقل، وانما ورد في مطاوي الكتب الأصولية بصورة مقتضبة، والمتأخرون من الأصوليين والمعاصرين، الذين ذهبوا إلى التقسيم الثنائي لم يشيروا إلى الرواية ماعدا المحقق النائيني ، وهنا تكمن ضرورة دراسة هذا الموضوع وأهميتها.

١-٢.اهداف البحث(٣)

يكمن الهدف من البحث في أمور منها:

الف) إثبات عدم صحة التقسيم الثلاثي للكلمة في الرواية المنسوبة إلى الإمام علي عليه السلام، وكون النسبة إلى أمير المؤمنين غير صحيحة.

ب) تبيين عدم انسجام التقسيم الثنائي للكلمة مع الرواية ، مع أنه تقسيم صائب.

١-٣.أسئلة البحث

- ما مدى انسجام آراء النحاة مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع)؟
- ما مدى انسجام آراء الأصوليين في إنكارهم لدلالة الفعل على الزمان مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع)؟
- ما مدى انسجام آراء الاصوليين حول معنى الحرف مع الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع) ؟

١-٤.خلفية البحث

وقد بذلت جهدا كبيرا في البحث عن دراسة تتناول الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام في تعريف أقسام الكلمة، ومدى انسجام ماذهب إليه النحاة والأصوليون مع الرواية، فما عثرت على مقال أو دراسة في هذا الصدد، مع أنّ الأصوليين أبلوا بلاءا حسنا في تفسير وتحليل المعاني الحرفية والفعلية والاسمية في كتبهم الأصولية، ولكن لم يدرسوا الرواية ما عدا إشارات عابرة ومقتضبة من المحقق النائيني في تقريراته التي دونها السيد الخوئي(الخوئي، ١٤١٩ :٣٣/١) والعلامة محمد رضا المظفر في كتابه أصول الفقه(المظفر، ١٩٦٦:١/١٧).من االعلماء الذين تعرضوا للموضوع تحت عناوين مبادئ اللغة ومباحث

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الألفاظ هم: المحقق النائيني في أجود التقريرات، والمحقق الإصفهاني في نهاية الدراية ،والسيد الخوئي في المحاضرات، والشهيد الصدر في دروس في علم الأصول وفي بحوث في علم الأصول ،والشريف الجرجاني في حاشيته وغيرهم.

٢- الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع) حول معنى الحرف والفعل

قبل الخوض في صلب الموضوع لابد من التطرق إلى المباني النظرية للبحث؛ فهناك نظريتان تشكلان المباني النظرية للبحث إحداهما متأثرة بالرواية المنسوبة إلى الامام علي عليه السلام التي تبناها النحاة والأصوليون القدماء، وهي التقسيم الثلاثي للكلمة، وتعريف أقسامها الثلاثة. وكان منشأ بنائهم في تحميل صيغ الأفعال الزمن المعين ، ولم يلتفتوا إلى وضع صيغة الفعل مجردا، بل لاحظوها مع ملاحظة سياق الجملة. والنظرية الثانية هي التقسيم الثنائي للكلمة الذي ذهب إليه الأصوليون المتأخرون والمعاصرون في المدرسة الأصولية الحديثة في النجف، وهي لاتنسجم مع مفاد الرواية.

وقد نسب إلى الإمام عليّ(ع) رواية أنه عرّف فيها الاسم، والفعل ، والحرف. وشاع بين النحويين أنه عليه السلام كتب ذلك في رقعة وأعطاها لأبي الأسود الدؤلي. وقد نقلت هذه الرواية بوجهين:

الوجه الأول: الكلام كلّه اسم، وفعل وحرف؛ فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أوجد معنى في غيره(الشريف الرضي، بدون تا :١/٥٥؛ الأنباري،١٩٦٠ :٤-٥؛ القفطي،١٩٥٠ :١/٤-٥؛المجلسي،بدون تا،٤٠ / ١٦٢). ومنها صار التعريف الشائع للحرف بين النحاة((الحرف مادلّ على معنى في غيره)).

المراد من (ما أنبأ عن المسمى) الذي أخبر عن المسمى كلفظ زيد يخبر به عن شخص وذات زيد. والمراد من (ما أنبأ عن حركة المسمى) الخبر عن حركة المسمى أي يخبر عن العمل والفعل الذي يقوم به المسمى.

الوجه الثاني: جاء في كنز العمال عن أبي الأسود الدؤلي قال: دخلت على عليّ(ع) فرأيته مُطرِقا مُتَفَكِّرا، فقلت: فيم تُفَكِر يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعتُ ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، فقلت:إذا فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّهُ اسم وفعل وحرف: فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولافعل. ثم قال لي: تَتَبّعهُ وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا ابا الأسود أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنّما يتفاضل العلماء في معرفة ماليس بظاهر ولا مضمر(المتقي الهندي،١٤٠٩ : ١٠/٢٣٨ ؛الزجاجي، ١٤٠٧ : ٢٣٨).

٣- أضواء على معنى الفعل

٣-١. نظرية (ما أنبأ عن حركة المسمى) وتفسير المسمى

أكد الأصوليون على تعريف الاسم بـ(ما أنبأ عن المسمى) و الفعل بـ(ما أنبأ عن حركة المسمى) وفسروا المسمى بمبدأ الاشتقاق أي الحدث الذي هو مدلول المادة. فالفعل عند الأصوليين:كلمة تنبيء عن حركة صادرة عن المسمى، وهذا الإنباء

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

ناشيء من صيغة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل وليدة صيغة فعل يفعل التي تنبيء عن حركة المسمى. وفي تعريفهم للفعل بأنه (ما أنبأ عن حركة المسمى) تدخل صيغ وهيئة الأفعال فيه. والمتقدمون منهم رأوا أخذ قيد فيه لتدل الفعل على الأزمنة الثلاثة ، وهو قيد الهيئة فقالوا الفعل مادل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة. وعلق سعدالدين التفتازاني في حاشيته على شرح المختصر بأن هذا القيد مراد في تعريف النحاة، وإن لم يصرحوا به(التفتازاني،١٣١٦ :١/١٢٠؛ السبكي، بدون تا:١ / ١٣٢) أما المدرسة الأصولية الحديثة فهي تنكر دلالة الفعل على الزمان، بمادته و بهيئته وصيغته. وأشاد العلامة المظفر بالتعريف فقال في هذا الصدد: إنّ الحروف هي روابط المفردات المستقلة والمؤلفة للكلام الواحد والموحدة للمفردات المختلفة...وإلى هذا أشار سيد الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام بقوله المعروف في تقسيم الكلمات:((الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى،والحرف ما أوجد معنى في غيره)).فأشار إلى أن المعاني الاسمية معان غيرمستقلة في نفسها وانما هي تحدث الربط بين المفردات. ولم نجد في تعاريف القوم للحرف تعريفا جامعا صحيحا مثل هذا التعريف(المظفر،١٩٦٦ :١/١٧-١٨). كما أشاد البهبهاني بمتن الرواية لا بسندها، فقال:((تصحيح أسنادها بمتنها، لا متنها بأسنادها))(البهبهاني،بدون تا:١/٢٢). أما المحقق النائيني فقد أشاد بتعريف الحرف في الرواية، ولكنه أشكل على تعريف الفعل والتقسيم الثلاثي فيها، وقال إنّ الرواية نقلت عن طرق العامة. كما أشاد بمتنها في الوجه الأول(انظر:الخوئي،١٤١٩ :١/٣٣-٣٤) ولكنه في تقريراته (فوائد الاصول)التي دونها محمد علي الكاظمي قال:((وليس تثليث الأقسام من كلام النحويين حتى يقال: أخطأوا في تثليث الأقسام، بل هو من كلام أمير المؤمنين عليه السلام))(الكاظمي، بدون تا:١/٢٢).وربما هذه الزيادة من المقرر الكاظمي وليس من المحقق النائيني؛ لانها تخالف تشكيكه بسند الرواية.

ومع هذا فان النائيني يقول : إنما الإشكال في الفعل من جهتين:

الجهة الاولى: في أصل جعل الفعل من اقسام الكلمة مع أنه ليس إلا مركبا من الاسم وهو جزؤه المادي، والحرف وهو جزؤه الصوري،كما أنّ جملة من الأسماء مشتملة على المعاني الحرفية، كأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال، والفرق بوحدة الوضع وتعدده بحسب المادة والهيئة غيرمجد في الجهة المذكورة، مع أنّ الوضع متعدد في المشتقات الاسمية أيضا، فما هو الفارق بينها وبين الأفعال؟

الجهة الثانية: في أخذ الحركة في التعريف، وأنها بأي معنى أخذت فإنها ظاهرة في المعنى المقابل للسكون، وعليه يخرج غالب الأفعال عن التعريف(الخوئي،١٤١٩:١٣٣-٣٤). ينكر المحقق النائيني جعل الفعل من أقسام الكلمة؛ لأنه ليس إلا مركباً من الكلم وهوجزؤه المادي، والحرف وهو جزؤه الصوري(المصدر السابق). يرى الشهيد الصدر أن اللغة يمكن تصنيفها من وجهة نظر تحليلية إلى فئتين: إحداهما فئة المعاني الاسمية وتدخل في هذه الفئة الأسماء ومواد الأفعال، والأُخرى فئة المعاني الحرفية أي الروابط وتدخل فيها الحروف وهيئات الأفعال وهيئات الجمل، وان الفعل مركب من اسم وحرف فمادته اسم وهيأته حرف ومن هنا صحّ القول بأن اللغة تنقسم إلى قسمين: الأسماء والحروف.

فيقول في هذا الصدد: الفعل مكون من مادة وهيئة ونريد بالمادة الأصل الذي اشتق الفعل منه و نريد بالهيأة الصيغة

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الخاصة التي صيغت به المادة. أما المادة في الفعل فهي لاتختلف عن أي اسم من الأسماء؛ فكلمة(تشتعل) مادتها الاشتعال وهذا له مدلول اسمي ولكن الفعل لا يساوي مدلول مادته بل يزيد عليها بدليل عدم جواز وضع كلمة اشتعال موضع كلمة(تشتعل) وهذا يكشف عن أن الفعل يزيد بمدلوله على مدلول المادة وهذه الزيادة تنشأ من الهيئة، وبذلك نعرف أن هيئة الفعل موضوعة لمعنى وهذا المعنى ليس معنى اسمي استقلالي بدليل أنه لو كان كذلك لأمكن التعويض عن الفعل بالاسم الدال على ذلك المعنى، والاسم الدال على مدلول مادته مع أنّا نلاحظ أن الفعل لا يمكن التعويض عنه في سياق الكلام بمجموع اسمين، وبذلك يثبت أن مدلول الهيأة معنى نسبي ربطي ولهذا استحال التعويض المذكور. وهذا الربط الذي تدل عليه هيئة الفعل ربط قائم بين مدلول المادة و مدلول آخر في الكلام كالفاعل في قولنا:(تشتعل النار) فإن هيأة الفعل مفادها الربط بين الاشتعال والنار(الشهيد الصدر، ۱۴۲۶ :۱ /۸۴-۸۶).مفاد ماجاء في كلام الشهيد الصدر: بناءا على هذا، فالكلمة تقسم إلى قسمين: الاسم والحرف؛ لأن الفعل مركب من مادة وهيئة، فالمادة اسم، والهيئة حرف.كما ينكر دلالة الفعل على الزمان. وواضح أن هذا التفسير مخالف لتقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام في الرواية.

توجد **آراء متعددة في تفسير المسمى**، وهي:

الأول: إن المسمى هو الفاعل، والفعل عن حركة الفاعل، لأن الأفعال على اختلاف نسبها تدل على أن الحدث الذي اشتملت عليه هيئاتها هو من آثار الفاعل و صوادره المترشحة من ذاته، بحسب ظاهر لفظها، وان لم يكن لذلك مطابقا بحسب الخارج، كما في مثل: امتنع و يمتنع وهو لذلك يرفض تفسير حركة المسمى بحركة الحدث من العدم إلى الوجود بدليل أن بعض الأفعال لا مطابق لحدث مادتها في الخارج ليتصور فيه الحركة المذكورة. فيرى الشيخ ضياء الدين العراقي أنّ المراد بحركة المسمى هي حركة الفاعل، ولو ذهبنا إلى أن المصدر واسمه ينبئان(يخبران) عن المسمى، أي إن لفظ(قيام)-مثلا-يدل على نفس الحدث المسمى به، وإن الفعل منه (قام) ينبئ عن حركة المسمي، أي حركة الحدث المسمى بالقيام من القوة إلى الفعل أو بأي تفسير آخر لحركة المسمى، فانا لانسلم بأنّ لفظ(قائم) ينبئ عن نفس الحدث، ولا عن حركة الحدث، وانما ينبئ عن موصوف بالحدث المسمى بالقيام ،أي عن ذات متلبسة بمبدأ الاشتقاق.(انظر:الآملي،۱۳۷۰ :۱/۶۰) تعقيب: فان الامتناع لا وجود له في الخارج حتى يتصور أنه تحرك بواسطة صيغة الفعل من العدم الى الوجود.

الثاني: إن المسمى هو الحدث نفسه، وإن المراد من حركة المسمى هو تحقق هذا الحدث و صدوره من الفاعل، بعد أن لم يكن متحققاً ولا صادراً عنه وهو معنى خروجه من القوة إلى الفعلية ومن العدم إلى الوجود (الزجاجي، ۱۹۵۹ : ۵۳).

الثالث: رأي النائيني: يفسر النائيني المسمى بالحدث ايضاً، وحركة المسمى كما فسرها الآخرون قبله بخروج الحدث من القوة إلى الفعلية، و لكن اختلف معهم في المراد بالقوة و الفعلية، فهم يقصدون أن الحدث يخرج من قوة الوجود الى الفعلية. فان هذا يؤدي الى أن يكون المسمى في تعريف الاسم بـ(ما أنبأ عن المسمى) غير (المسمى) في تعريف الفعل بـ(ما أنبأ عن حركة المسمى)، الاسم هو الذي يوجب خطور معناه في ذهن السامع، أما المسمى في تعريف الفعل فسيكون المعنى الحدثي، لأنه هو القابل للخروج من العدم الى الوجود، وسياق الرواية التي اعتمدها الطرفان ينافي ذلك (انظر:الخوئي،۱۴۱۹:

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

١/٣٤-٣٩) .

و يقول النائيني ايضاً: إن الأفعال تُخطر معاني مستقلة بلحاظ حركتها وخروجها عن قابلية الاستقلال الى الفعلية من جهة عروض الهيئة عليها، بخلاف الأسماء التي أُشرب فيها معاني الحروف، كأسماء الاشارة؛ لأنها غير مشتملة على مادة وهيئة موضوعتين بوضعين حتى تخرج المادة الى الفعلية بعروض الهيئة عليها. وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح لا ما يقال من أنّ الحركة و إنْ كانت بمعنى الخروج من القوة الا أنّ المراد منها فيما نحن فيه هو الخروج من قوة الوجود الى الفعلية، فالافعال تنبيء عن خروج المادة من العدم الى الوجود؛ فإنَّ لازمه أن يكون المراد من المسمّى في تعريف الاسم هو المعنى الإخطاري، و في تعريف الفعل هو المعنى الحدثي القابل للخروج من العدم الى الوجود، والسياق ينافي ذلك . و لكن ما ذكرنا من التحقيق ايضاً مبني على ان يكون ذلك المعنى للحركة معنى عرفياً، كما هو ليس ببعيد ، بل يمكن أن يكون إطلاق الحركة على ما يقابل السّكون من جهة كونها أحد مصاديق المفهوم العام، ولذا يطلق على الأمور غير القابلة للحركة الأينية أيضاً كالغضب وأمثاله(المصدر السابق:٣٨-٣٩)

تبيين وتحليل: نستخلص الى ان حركة المسمى هي حركة الفعل وخروجها، بواسطة الصيغة، من القوة الى الفعلية، أي من قابلية الاستقلال بالمفهومية الى الاستقلال الفعلي بالمفهومية.وان متأخري الأصوليين متفقون على أن المفهوم لحقيقة الفعل هو(الإنباء عن حركة المسمى) لا أن الزمان فصل مفهوم له، سواء كانت هذه الحركة هي حركة الفاعل أم حركة الحدث نفسه، وسواء تحرك الحدث بها من عدم الاستقلال بالمفهومية إلى الاستقلال بها أم من عدم الإسناد الى الإسناد. واتضح أن الفعل يدل على حركة المسمى، وأن الزمان خارج عن مدلول صيغة الفعل، ويكون دخول النسبة مدلولاً بديلاً لهذه الصيغة. إن تفسير المسمى بالفاعل وان الفعل ينبيء عن حركة الفاعل تفسير لحركة المسمى قديم في النحو العربي ايضاً.

٣-٢.نظرية إنكار دلالة الفعل على الزمان

يرى الأصوليون المتأخرون أنّ فعل الماضي والمضارع والامر لا تدل على الزمان لا وضعاً ولا لغةً وانما يفهم الزمان قيداً في الفعل من سياق الكلام والقرائن والامارات الحالية والمقالية ؛لذلك نرى في موارد يؤدي الفعل الماضي معنى المضارع والحال و بالعكس، وان دلالة فعل الامر على زمان الحال ليس امراً مسلماً ، وكثيراً ما يدل على الطلب في المستقبل. هذه القرائن تدل على ان مفهوم الزمان ليس في ذات الفعل. فلذلك يمكن ان تدل صيغة الماضي والمضارع حسب القرائن على إحدى الازمنة الثلاثة ، فلو كان الفعل مقترناً بالزمان لما جاز استعمال الفعل الماضي في الحال وبالعكس، مع انه جائز. فان استعمال الفعل الماضي في الحال وبالعكس بالقرائن والسياق جائز، وهذا دليل على ان الزمان ليس جزءا مقوما للفعل؛ فيعين الماضي للحال بالإنشاء، نحو:((بعتك الدّار)) ويعين للاستقبال متى تضمن طلباً نحو: ((غفر الله لك)) أو اذا وقع بعد اذا او إن الشرطيتين نحو:((إذا زرتني أزورك) و ((إنْ تزُرْنِي أزُرْكَ)) اودخل عليه حرف نفي بعد قسم نحو((وحياتك لا نكثتُ عهدك ما دمت حياً))ويتعين المضارع للحال بلام الابتداء،نحو((إنّ الاستاذ ليشرحُ الدرسَ)) أو بليس نحو((ماأعطيك ماطلبت)).ويتعين للاستقبال متى تضمن طلباً نحو((يرحمك الله)) ومن البدهي أن الزمان لو كان فعلاً مقوماً للفعل لما كان يجوز أن يتعين الفعل

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الماضي للحال و المضارع للماضي بمجرد عروض أدوات طارئة عليه؛ لان الفصل مقوم للنوع والحقيقة فلايمكن تجريد النوع والماهية عن الفصل المقوم بشئ طارئ.

۳-۲-۱. رأي المحقق النائيني، انه يرى لوكان الزمان جزءاً مقوماً لحقيقة الفعل لما أمكن تحقق الفعل بدونه لعدم امكان تحقق النوع بدون الفعل المقوم له؛ و قد تحقق الفعل في جميع الانشاءات مع تجردها عن الزمان، فهي باقية على فعليتها و لم تتحول الى النوع الآخر المجرد عن الاسم، وتحقق الفعل بدون الزمان يدل على ان الزمان ليس جزءاً مقوماً لحقيقته كما هو الفرض و لم يكن اعتراض الاصوليين منصباً على عدم جواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله، وانما على عدم تحقق الفعل بدون فصله المقوم(انظر:الخوئي ،۱٤۱۹ :۱/۳٤-۳۹) بناءا على ذلك إن الزمان ليس جزءا مقوما للفعل وإن الأصوليين لم يجعلوا الاقتران الزماني مائزا بين الاسم والفعل،ولابد من ملاحظة وضع صيغة الفعل مجردا عن سياق الجملة.

۳-۲-۲.رأي السيد الخوئي في إنكار دلالة الفعل على الزمان

يرى السيد الخوئي عدم دلالة الأفعال على الزمان، والوجه في ذلك: هو أنّ كون الزمان جزءاً لمدلول الأفعال باطل يقيناً ؛ لأنّها لا تدلّ عليه لا مادّةً ولاهيئةً. أما بحسب المادّة فظاهر؛ لأنها لا تدلّ إلّا على نفس الطبيعة المهملة غير مأخوذةٍ فيها أية خصوصيةٍ فضلاً عن الزمان . وأمّا بحسب الهيئة: لأنّ مفادها نسبة المادّة الى الذات على نحوٍ من أنحاء النسبة، فالزمان أجنبي عن مفاد الفعل مادةً وهيئةً. والحاصل: أنّ احتمال كون الزمان جزءاً لمدلول الفعل فاسد في نفسه والقائلون بدلالته على الزمان لم يريدوا ذلك يقيناً. وأمّا احتمال كون الزمان قيداً لمداليل الأفعال بان يكون معنى الفعل مقيداً به على نحو يكون القيد خارجاً عنه والتقيد به داخلاً فهو و إنْ كان أمرا ممكنا في نفسه إلّا أنّه غير واقع؛ وذلك لأنّ دلالة الافعال عليه لا بدّ أن تستند الى أحد أمرين : إما إلى وضع المادة، أو إلى وضع الهيئة.ومن الواضح أنّ المادة وضعت للدلالة على نفس طبيعي الحدث الا بشرط، والهيئة وضعت للدلالة على تلبس الذات به بنحو من أنحائه، وشيء منهما لا يدلّ عليه (الفياض،۱٤۱۹ق :۱/۲۵۹-۲۶۰) .للفعل هيئة ومادة، لمادته معنى اسمي ولهيئته معنى حرفي ،وهذا يدل على التقسيم الثنائي للكلمة الذي لاينسجم مع مفاد الرواية.

۳-۲-۳.رأي الآخوند الخراسانی

يرى الآخوند الخراساني أن أخذ النحاة اقتران الفعل بالزمان في تعريفه خطأ. يقول: وقد اشتهر في ألسنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى اخذوا الاقتران بدلالة الفعل على الزمان في تعريفه وهو اشتباه، ضرورة عدم دلالة الأمر ولا النهي على الزمان، بل يدلان على إنشاء طلب الفعل أو الترك، غاية الأمر نفس الانشاء بهما في الحال ، كما هو الحال في الإخبار بالماضي اوالمستقبل أو بغيرهما(الآخوند الخراساني،۱۴۳۰: ۱/۸۷) فان الأمر والنهي لا يدلان على الزمان، لأن الدال على ذلك منحصر في المادة أو الهيئة ، و شيء منهما لا يدل عليه؛ لأن المادة تدل على طبيعة الفعل فقط ؛ والهيئة لا تدل إلا على إنشاء الطلب أو الترك، فليس في فعل الأمر و فعل النهي ما يدلّ على الزمان.

كذلك يرى أن الفعلين الماضي والمضارع يستعملان في الزمان الماضي والمستقبل الإضافيين اللذين هما الماضي والمستقبل

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الحقيقيان، مع عدم كون هذا الاستعمال عند أبناء المحاورة مجازاً، فلو قلنا بأن الزمان الماضي في فعله والمستقبل في المضارع جزء لمدلولهما لكان هذا الاستعمال مجازاً، فعدم المجازية عندهم كاشف عن عدم جزئية الزمان لمعنى الفعل الماضي والمضارع. حيث قال: وربما يؤيد ذلك أن الزمان الماضي في فعله و زمان الحال أو الاستقبال في المضارع لا يكون ماضياً أو مستقبلاً حقيقة لا محالة ، بل ربما يكون في الفعل الماضي مستقبلاً حقيقة وفي المضارع ماضياً حقيقة، وإنما يكون ماضياً أو مستقبلاً في فعلهما(في الفعل الماضي والمضارع) بالإضافة كما يظهر من مثل يجيء زيد بعد عام وقد ضرب قبله بأيام(الآخوند الخراساني،١٤٣٠ :١/ ٨٨). إن كلام الآخوند هذا صريح في إنكار دلالة الفعل على الزمان، وإن الزمان الماضي أو الحال يفهم من القرائن والأدوات، والقول بأن الزمان الماضي في فعله والمستقبل في المضارع جزء لمدلولهما ،استعمال مجازي لاغير.

٣-٢-٤.رأي المحقق ضياء الدين العراقي

يرى المحقق العراقي في تقريراته التي قررها تلميذه ميرزا هاشم الآملي في بدائع الأفكار بأن الفعل مركب من مادة وصيغة، و كل منهما لا يدل على الزمان، فالمادة تدل على نفس الطبيعة المهملة كالقيام فحسب من دون أخذ أية خصوصية فيها، لا الزمان ولا غيره، وأما الصيغة فهي معنى حرفي لا يدل إلا على نسبة تلك المادة إلى الذات، ومعلوم أن الزمان من المفاهيم المستقلة بالادراك. والتقييد بالزمان غير صحيح؛ لأن إسناد الفعل إلى الزمان وإلى ما فوقه من المجردات لا يصح من دون مجوز أو تجريد(الآملي،١٣٧٠ :١ / ١٥٩).

تحليل: نستخلص مما مرّ أن رأي الأصوليين المتأخرين هوان الأفعال لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية ولا بنحو القيدية، لابالدلالة الوضعية المطابقية ولا بالدلالة التضمنية ولا بالدلالة الالتزامية. وإن دلالتها على الزمان بالدلالة الالتزامية فيما لو كان الفاعل أمراً زمانياً، وهذه الدلالة مستندة إلى خصوصية الإسناد إلى الزماني لا إلى الوضع.

وطبقا لرأي الأصوليين المتأخرين لاتدل صيغة أفعل على الزمان لا حالاً ولا استقبالاً (القزويني ،١٢٧٥ : ١ / ٩٧).

تحليل: تدل على النسبة الطلبية.والنسبة معنى حرفي غير مستقل. فبناء على هذا إن آراء الأصوليين المتأخرين لاتنسجم مع الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع) .

٣-٣. معنى الفعل عند النحاة

يرى النحاة ان زمان الفعل هو زمان وقوع الحدث ، لا زمان الحديث عنه. فالزمان يكون ماضياً، و حاضراً و مستقبلاً بالقياس الى زمن التكلم. فالمستقبل يكون الاخبار عنه قبل زمان وجوده و الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل و يسري منه الماضي، والماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه بعد زمان وجوده.وإن الزمان المدلول عليه بالفعل هو الزمان الطبيعي الذي ينقسم الى ماض، وحاضر ومستقبل.والفعل يدل بمادته على الحدث، وبصيغته على زمان وقوع ذلك الحدث. وإن الزمان من فصل مقوم للأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه (ابن يعيش،بدون تا، ج٧ : ٤).كما أنهم يرون أن الزمان مدلول صيغة الفعل لا مادته ، فان لفظ (قام) مثلاً يدل على مصدره، و دلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة أدلة من لفظه وصيغته ومعناه(ابن جني، ١٩٥٢ :٣/ ٩٨). تبين مما مرّ أن آراء النحاة تنسجم مع الرواية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

المنسوبة إلى الإمام علي(ع) .

۴– أضواء على معنى الحرف

توجد آراء مختلفة حول معنى الحرف من وجهة النحاة والأصوليين نستعرضها باختصار مع ملاحظة مدى انسجامها مع الرواية المنسوبة إلى الإمام علي(ع):

۴–۱ .رأي المحقق النائيني: إيجادية المعنى الحرفي

بعد أن يبين المحقق النائيني الفرق بين المعاني الحرفية والمعاني الاسمية ويرى ذلك مبتنيا على أربعة أركان، وأن المعاني الحرفية إيجادية، يقول: إن تعريف الحرف في الرواية يجمع الأركان الأربعة. والأركان مع شيء من الاختصار هي كما يلي:

الركن الأول: إنّ المعاني الحرفية– بأجمعها– إيجادية، وإلا لكانت إخطارية، فتكون هناك معان متعددة إخطارية، كمفهوم((زيد)) و((دار)) ومفهوم((النسبة الظرفية)) لا حقيقتها، فما الرابط لهذه المفاهيم غير المربوط بعضها ببعض؟ ولافرق في هذا المعنى بين الهيئات الإخبارية والإنشائية؛ فإن الربط الكلامي في كليهما وجد بالهيأة.

الركن الثاني: إنّ لازم كون المعاني الحرفية إيجادية أن لا واقع لها– بما هي معان حرفية– في غير التراكيب الكلامية، بخلاف المفاهيم الاسمية؛ فإنها مفاهيم متقررة في عالم مفهوميتها، سواء استعمل اللفظ فيها أم لا.

الركن الثالث: لايوجد فرق بين الهيئات في الإخبار والإنشاء في أنّ معانيها إيجادية، فمنه ظهر أنّ الفرق بينهما ليس بحسب الوضع؛ بداهة عدم وضع لفظ بالخصوص لإفادتها،بل هما من المدلولات السياقية، التي يدلّ عليها سياق كلام المتكلم. انّ الإيجادية في الحروف بمعنى أنها موجدة لمعان غير استقلالية، ربطية بين مفهومين في مقام الاستعمال، ولا واقع لها غير هذا المقام، بخلاف لفظ ((البيع)) مثلا لو أطلق يفهم منه ذاك المعنى المجرد العقلائي الصادق على كثيرين، فان إيجاده بمعونة الهيئة ليس في عالم الاستعمال، بل بتوسط الاستعمال يوجد المعنى في نفس الأمر في الأفق المناسب لوجوده، وهو عالم الاعتبار، يوجد فرق شاسع بين إيجاد معنى ربطي في الكلام بما هو كلام، وبين إيجاد المعنى الاستقلالي في موطنه المناسب له(انظر:الخوئي، ۱۴۱۹ :۱/۳۰–۳۰؛ الفياض ،۱۴۱۹: ۱/۷۰).

الركن الرابع: إنّ المعنى الحرفي حاله حال الألفاظ حين استعمالاتها، فكما أنّ المستعمل حين الاستعمال لايرى إلا المعنى، وغير ملتفت إلى الألفاظ فإنها هي المرايا دون المرئي، فالملتفت إليه حال الاستعمال، بل الملتفت إليه هي المعاني الاسمية الاستقلالية(الخوئي، ۱۴۱۹ :۱/۳۱–۳۲). يرى النائيني الركن الرابع، هو الركن الوطيد، وبانهدامه ينهدم الأركان الأربعة كلها؛ فإنّ المعاني الحرفية لو كان ملتفتا اليها لكانت إخطارية ، ولكان لها واقعية سوى التراكيب الكلامية(الخوئي، ۱۴۱۹ :۱/۳۱– ۳۲). يرى أن الرواية تجمع الأركان الأربعة. فيقول في هذا الصدد: لايخفى أنّ التعاريف المذكورة في كلمات القوم لم نجد فيها مايشتمل على الاركان الاربعة التي ذكرناها إلا التعريف المذكور في الرواية التي نسبت الي مولى الكونين أمير المؤمنين(ع)وهو:((أنّ الحرف ما اوجد معنى في غيره)) فإنه من حيث اشتماله على الايجاد، وعلى أنّ الموجَد معنى قائم في

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

غيره لافي نفسه قد جمع الأركان كلّها. وأما تبديل بعضهم لكلمة((أوجد)) بكلمة((دلّ)) فهو خطأ نشأ من توهّم كون المعاني الحرفية إخطارية. ثم انّ الرواية نقلت بوجهين: احدهما: ما ذكرنا، والثاني:((أنّ الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))[1] ولايبعدأن يكون هذا التعريف اشتباها من الراوي؛ فانّ أصل الرواية ليس من طرقنا، بل من العامة، وانما أخذها الخاصة منهم، مضافا إلى أنّ علوّ المضمون من جملة المرجحات المذكورة في بابها، ولا ريب في علوّ مضمون الرواية الأولى(الوجه الأول)، ودقته بحيث لم يلتفت اليه إلا المحققون من المتأخرين(الخوئي،١٤١٩: ١/٣٢-٣٣). فانه يرى ان مدلول الحرف هو الربط الكلامي و بهذا كان ايجادياً، بخلاف المعاني الاسمية فانها استقلالية وبهذا كان المعنى الاسمي اخطارياً. فالمعاني الحرفية من وجهة نظره ايجادية و لازم كون المعاني الحرفية إيجادية أن لا واقع لها- بما هي معانٍ حرفية- في غير التراكيب الكلامية ، بخلاف المفاهيم الاسمية؛ فانها مفاهيم متقرّرة في عالم مفهوميتها، سواء استعمل اللفظ فيها أم لا ، فالايجاد في الحروف هو أنّ الحروف موجدة لمعانٍ غير استقلالية، ربطية بين مفهومين في مقام الاستعمال، ولا واقع لها غير هذا المقام و بعبارة أخرى إن معاني الحروف إيجادية محضة، نسبية كانت: كحرف((من و على و إلى)) ونحوهما، أو غير نسبية: كحرف النداء و التشبيه والتمني والترجي ، فإنها في كلا القسمين موضوعة لايجاد المعنى الربطي بين المفاهيم الاسمية. مثلاً: كلمة((في)) موضوعة لإيجاد معنى ربطي بين الظرف والمظروف(انظر: الخوئي، ١٤١٩ :١/٣٠-٣٠؛ الفياض ،١٤١٩: ١/٧٠).تعقيب واعتراض السيد الخوئي على المحقق النائيني كالآتي:

اعتراض السيد الخوئي على المحقق النائيني

يرى السيد الخوئي أنّ المعاني الحرفية ليست بإيجادية؛ لأن المعاني الحرفية وإن كانت غيرمستقلة في أنفسها ومتعلقةً بالمفاهيم الاسمية بحدّ ذاتها وعالم مفهوميتها بحيث لم يكن لها أي استقلالٍ في أي وعاءٍ فرض وجودها من ذهنٍ أو خارجٍ إلا أنّ هذا كلّه لا يلازم كونها إيجاديةً بالمعنى الذي ذكره النائيني؛ لأن ربط الحروف بين المفاهيم الاسمية في التراكيب الكلامية غير المربوطة بعضها ببعضٍ إنّما هو من جهة دلالتها على معانيها التي وضعت بإزائها، لا من جهة إيجادها المعاني الربطية في مرحلة الاستعمال والتركيب الكلامي(الفياض، ١٤١٩: ١/٧٣). إن هذا النحو من الفرق بين المعنى الحرفي بأنه إيجادي والمعنى الاسمي بأنه إخطاري غير صحيح ، والصحيح هو ما ذهب اليه الشهيد الصدر وسيأتي كلامه في هذا المجال .

رد السيد الشهيد الصدر على المحقق النائيني

يرد السيد الشهيد الصدر على ما ذهب إليه المحقق النائيني من التفرقة بين المعاني الاسمية و المعاني الحرفية بأن الأولى إخطارية والثانية إيجادية. فيقول: وهذا المعنى من الإيجادية للحرف واضح البطلان لأنَّ الحرف وإن كان يوجد الربط في مرحلة الكلام لكنّه إنما يوجد ذلك بسبب دلالته على معنى، أي على الجانب النسبي والربطي في الصورة الذهنية، ونسبته إلى الربط القائم في الصورة الذهنية على حدّ ربط الاسم بالمعاني الاسمية الداخلة في تلك الصورة. فلا تصح التفرقة بين المعاني الاسمية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

والحرفية بالاخطارية والإيجادية (الشهيد الصدر،۱۴۲۶ : ۲/۲۲۰). ثم يقول الشهيد الصدر: إنّ الإيجادية إذا لم يرد بها الإيجادية في نفس مرحلة الكلام في مقابل تقرّر المعنى الحرفي بقطع النظر عن المرحلة الكلامية بل أريد بها الايجادية في مرحلة الصورة الذهنية لمدلول الكلام في مقابل أن يكون للمعنى تقرّر في مرتبة ذاته وبقطع النظر عن مرحلة الوجود الذهني فلا يرد عليها اعتراضات السيد الخوئي(الهاشمي الشاهرودي،١٤٢٦ق-٢٠٠٥م: ١/٢٤٤). هذا تفسير صائب لايشق إليه الغبار.

۴-۲.رأي الأصوليين المتأخرين والمعاصرين حول نسبية المعنى الحرفي

يقول الشهيد الصدر: فلا يتحصل للحرف معنى الّا إذا سمعناه ضمن كلام. ومدلول الحرف دائماً هو الربط بين المعاني الاسمية على اختلاف أنحائه ففي قولنا(النار في الموقد تشتعل) تدل (في) على ربط مخصوص بين مفهومين اسميين وهما النّار والموقد. والدليل على أن مفاد الحروف هو الربط أمران:

أحدهما أن معنى الحرف لا يظهر إذا فصل الحرف عن الكلام وليس ذلك إلا لأن مدلوله هو الربط بين معنيين فحيث لا توجد معانٍ أخرى في الكلام لا مجال لافتراض الربط.

والآخر أن الكلام لا شك في أن مدلوله مترابط الأجزاء ولا شك في أن هذا المدلول المترابط يشتمل على ربط ومعان مرتبطة ولا يمكن أن يحصل هذا الربط مالم يكن هناك دال عليه، والا أتت المعاني إلى الذهن وهي متناثرة غير مترابطة وليس الاسم هو الدال على هذا الربط، والا لما فهمنا معناه إلا ضمن الكلام لأن الربط لا يفهم إلّا في اطار المعاني المترابطة، فيتعين أن يكون الدال على الربط هو الحرف .

و تختلف الحروف باختلاف أنحاء الربط التي تدل عليها ولما كان كلّ ربط يعني نسبة بين طرفين صحّ أن يقال إنّ المعاني الحرفية معان ربطية نسبية، وإن المعاني الاسمية معان استقلالية، و كلّ ما يدل على معنى ربطي نسبي نعبر عنه أصولياً بالحرف، و كلّ مايدل على معنى استقلالي نعبر عنه أصولياً بالاسم(الشهيد الصدر، ۱۴۲۶: ۱/۸۴-۸۵).فيرى الشهيد الصدر أن الحروف من سنخ النسب والارتباط فتدل على النسبة وبالرغم من الموازاة بين الاسم والحرف إلا أنهما ليس مترادفين. فيقول في المقارنة بين الحروف والأسماء الموازية لها: لكلّ حرف نجد تعبيراً اسمياً موازياً له فـ(الى) يوازيها في الأسماء (الانتهاء) و(من) يوازيها (ابتداء) و(في) توازيها (ظرفية) وهكذا ، وعلى الرغم من الموازاة، فإن الحرف والاسم الموازي له ليسا مترادفين بدليل أنه لا يمكن استبدال أحدهما في موضع الآخر. والسبب في ذلك يعود الى أنّ الحرف يدلّ على النسبة، والاسم يدلّ على مفهوم اسمي يوازي تلك النسبة و يلازمها، ومن هنا لم يكن بالإمكان أن يفصل مدلول (إلى) عن طرفيه ويلحظ مستقلاً ، لأن النسبة لا تنفصل عن طرفيها بينما بالإمكان أن نلحظ كلمة(الانتهاء)بمفردها ونتصور معناه(انظر:المصدر نفسه:۲/۲۲۱) فإن الحروف لا تستقل معانيها بنفسها لأنها من سنخ النسب، فالنسبة التي يدل عليها الحرف غير كافية بمفردها لتكوين جملة تامة، ولهذا تسمى بالنسبة الناقصة فإن (إلى) مثلاً تدل على نسبة خاصة بين طرفيها.

وقد اختلف الأصوليون المتأخرون في تفسير نظرية نسبية المعنى الحرفي ،واليك آراءهم كما يلي:

ذهب المحقق الإصفهاني الى أنّ الحرف وُضع للوجود الرابط الخارجي، بأن وُضع لماهية النسبة التي هي عين الاستهلاك

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

والاندكاك، والتي يكون تقررها الماهوي في طول صقع الوجود ذهنا أو خارجا لا للوجود الرابط الخارجي، فكون النسبة موجودة خارجا أو موجودة ذهنا غير مأخوذ في مدلول الحرف وإنما المدلول نفس ماهية النسبة(الاصفهاني، بدون تا: ١/٢٤).

مناقشة السيد الخوئي: وقد ناقشه السيد الخوئي بأن الوجود الخارجي أو الذهني ليس مأخوذا في المعنى الموضوع له الكلمة، بل اللفظ يوضع بإزاء ذات المعنى. وثانيا: إنّ الوجود الرابط كثيرا ما لايكون موجودا في موارد الاستعمال. وثالثا: إنّ الوجود الرابط الخارجي أساسا لا موجب للالتزام به، إذ لابرهان على وجود أمر ثالث في الخارج زائدا على الذات(الفياض، ١٤١٩ :١ /٧٧-٧٩).

وذهب المحقق النائيني في تفسير نظرية نسبية المعاني الحرفية إلى القول بإيجادية المعاني الحرفية(انظر:الخوئي،١٤١٩ :١/٢٣-٣٣) وقد مرّ مناقشته من قبل الشهيد الصدر فلا نكرر.

٤-٣.رأي السيد الخوئي: الحرف لتحصيص المعاني الاسمية

إنَّ الحرف موضوع لتضييق المفاهيم الاسمية في عالم المفهوم والمعنى وتقييدها بقيود خارجةٍ من حقائقها، ومع هذا لا نظر لها إلى النسب والروابط الخارجية، ولا إلى الأعراض النسبية الإضافية، فإنّ التحصيص والتضييق إنّما هو في نفس المعنى، سواء أَكان موجوداً في الخارج أم لم يكن .. إنّ المفاهيم الاسمية بكليتها وجزئيتها وعمومها وخصوصها قابلة للتقسيمات إلى غير النهاية باعتبار الحصص أو الحالات، سواء أَكان الإطلاق بالقياس إلى الحصص المنوّعة كإطلاق الحيوان-مثلاً- بالإضافة الى أنواعه التي تحته، أو بالقياس إلى الحصص المصنّفة أو المشخّصة: كإطلاق الإنسان بالنسبة الى أصنافه أو أفراده أو بالقياس إلى حالات شخص واحد من صفاته وحالاته .. وإن غرض المتكلم في مقام الإفادة كما يتعلق بتفهيم المعنى على سعته كذلك يتعلق بتفهيم حصةٍ خاصةٍ منه فيحتاج إلى مبرزٍ لها في الخارج، وليس ذلك إلا الحروف والأدوات وما يشبهها من الهيئات كهيأة الإضافة والتوصيف(الفياض، ١٤١٩: ١/٨٥-٨٦).

تعقيب: إنّ الحرف وُضِعَ لتحصيص المعنى الاسمي وتضييق دائرة انطباقه، بمعنى أن الأسماء، لها مفهومات واسعة قابلة لأن تتحصص إلى حصص كثيرة، فالإنسان مطلق بالإضافة إلى أصنافه وأفراده، والفرد الواحد(خالد) مطلق بالإضافة إلى حالاته وصفاته الطارئة عليه.

نظرية الشهيد الصدر ومناقشته للسيد الخوئي

يناقش الشهيد الصدر رأي السيد الخوئي في القول بالتحصيص، فيقول:

إنّ تحصيص مفهوم اسمي بلحاظ مفهوم اسمي آخر لا يعقل أن يكون إلّا بلحاظ افتراض نسبة بين المفهومين بحيث يقع أحد المفهومين طرفاً لنسبة مع المفهوم الآخر- من قبيل نسبة الظرفية بين النار والموقد- ويصبح بذلك حصّة خاصة من النّار وينشأ ضيق في دائرة انطباقه يوجب امتناع انطباقه على الفاقد للنسبة، وما لم تفرض في المرتبة السّابقة نسبة بين مفهومين لايعقل ان يتضيق أحدهما بلحاظ الآخر، وعلى هذا فان أريد بالوضع للتحصيص كون الحرف موضوعاً لما هو ملاك التحصيص أي النسب التي بها تتحصّص المفاهيم الاسمية بعضها بالبعض الآخر فهذا نفس المدّعى السابق وإن اريد كون

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الحرف موضوعاً لنفس التحصيص فيرد عليه:

أولاً: إنّ التحصيص والضيق لما كان في طول أخذ نسبة بين المفهومين لا محالة فلا بدّ من دال على تلك النسبة،فان لم يكن هناك دال عليها بقى المدلول ناقصاً، وحيث لا يتصوّر دال غيرالحرف فيتعين كون الحرف دالاً عليها ومعه يكتمل مدلول الكلام و لا معنى لاخذ الضيق والتحصيص في مدلول الحرف(الهاشمي الشاهرودي، ۱٤۲٦ق-۲۰۰۵م:۱/۲٤۹-۲۵۰).

وثانياً: إنّ التحصيص والضيق في طول النسبة وممّا يستتبعه للمعنى الحرفي لا انَّه بنفسه المعنى الحرفي و في طول المعنى الحرفي، و لهذا نجد انَّه ليس مساوقاً مع جميع المعاني الحرفية بل انَّ بعض المعاني الحرفية لا يشمل على التحصيص وهذا شاهد على عدم امكان دعوى كون الحروف موضوعة للتحصيص ابتداءاً، وذلك كما في معاني حرف العطف والاستثناء والتفسير والاضراب. فمثلاً في حرف العطف حينما يقال : جاء انسان و حصان،لا يدلّ الواو على الحصة الخاصة. فان توهم: أنّه أنّه أيضاً يدلّ على التحصيص وانّ الجائي هو الحصة الخاصة من الانسان المقترنة بالحصان، قلنا فماذا يقال في مثل قولنا:((الحرارة و البرودة لا تجتمعان)) فانّه من الواضح انّ المقصود من هذا الكلام ليس أنْ نقول انّ الحصة الخاصة منهما لا تجتمعان فلا يوجد تحصيص(المصد السابق).

تبيين :إنّ القول بتحصيص مفهوم اسمي بلحاظ مفهوم اسمي آخرغير معقول الا بملاحظة افتراض نسبة بين المفهومين بحيث يقع أحد المفهومين طرفاً لنسبة مع المفهوم الآخرويصبح بذلك حصّة خاصة من النّار (كنسبة الظرفية بين النار والموقد) وبناء على ذلك يوجد ضيقا في دائرة انطباقه فيوجب امتناع انطباقه على الفاقد للنسبة، واذا لم تفرض في المرتبة السّابقة نسبة بين مفهومين من غير المعقول ان يتضيق أحدهما بملاحظة الآخر.

۴-۴.رأي النحاة والأصوليين المتقدمين: الحرف لفظ دل على معنى ثابت في غيره

ان الحرف لفظ دل على معنى في غيره و معنى الاسم والفعل في انفسهما. وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام،والمنكر بتنوين لذي التنكير.وقد يكون جملة كما في النفي في (ما كتب خالد) إذ كتابة خالد منفي، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، ومتضمن للمعنى الذي احدث فيه، مع دلالته على معناه الاصلي.فرجل في (ما كتب الرجل)متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام،وكذا ضرب خالد في (هل ضرب خالد) متضمن لمعنى الاستفهام، اذ ضرب خالد مستفهم عنه، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه(هل)(الرضي الاسترآبادي،۱۳۱۰: ۱/۹-۱۰).

يرى الرضي الاسترآبادي وحدة معنى الاسم والحرف من جهة واختلافهما من جهة اخرى فيقول: انّ معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما :ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي، فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو: الابتداء خير من الانتهاء، و لم يجز الاخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه، بل في لفظ غيره، و انما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة. فظهر بهذا ان المعنى

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الافرادي للاسم والفعل في انفسهما، وللحرف في غيره كما يرى الرضي ان الوضع والموضوع له في الحروف عامان(انظر: المصدر نفسه).هذا المعنى يطابق مفاد الرواية في تفسيرها للمعنى الحرفي.

۴-۵رأي السكاكي

انكر السكاكي ان يكون الابتداء والانتهاء والغرض معاني (من) و(الى) و (كي) قال: فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها،اذ لو كانت هي معانيها.والابتداء والانتهاء والغرض اسماء، لكانت هي ايضاً اسماء، لأن الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمية لها، وانما هي متعلقات معانيها، اي اذا افادت هذه الحروف معان رجعت الى هذه بنوع استلزام(السكاكي،۱۳۱۷ :۲۰۲). **كما أن هناك من النحاة يرى ان الحرف يدل على معنى في نفسه** ؛ كما يرى ذلك ابو حيان وابن النحاس بأنّ الفرق بين معنى الاسم و معنى الحرف ان كل واحد من الاسم و الفعل يفهم منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عندالتركيب، بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم ما يفهم منه عند الافراد(انظر: السيوطي،بدون تا: ۳/۲-۴).ويرد على هذا الزعم بما صرح به اكثر النحاة البارزين كابن هشام فقد قال:الحرف في الاصطلاح هو مادل على معنى في غيره (ابن هشام الانصاري،بدون تا:۱۴). هذا المعنى للحرف لا ينافي ماجاء في الرواية.

۴-۶.آراء اخرى: علامية المعنى الحرفي وآليته

من الذين ذهبوا الى علامية المعنى الحرفي محمد صادق التبريزي.يرى اصحاب هذا الرأي ان الحرف لا معنى له اصلاً و انما حالها حال علامات الاعراب، وان اطلاق المعنى والاستعمال والدلالة في الحروف من باب الاضطرارعند التعبير. فالحروف مجرد علامات على المعنى، تماماً كالحركات من ضمة و فتحة و غيرهما، و ليست موضوعة و لا شرطاً لأي معنى، لا معنى له لا آلياً ولااستقلالياً فلم توضع بازاء الحروف معنى خاص و انما لمجرد على ان مدخولها مظروف او مبدوء به(انظر:التبريزي، ۱۳۱۵ :۱ /۱۰).هذا المعنى للحرف لايمكن قبوله وانه باطل :ما برهن على ذلك السيد الشاهرودي.

يرد على هذا الرأي بأنّ هذا الاتجاه إن أريد به فراغ الحروف من الدلالة و التأثير في تكوين المدلول نهائياً فهو باطل بضرورة الوجدان اللغوي والعرفي، لأن لازمه أن لا يكون حذف الحرف المساهم في تكوين الجملة مضراً بمعناها اصلاً وهو خطأ واضح. و إن أريد به : أنّ الحرف ليس له مدلول في عرض مدلول الاسم الذي يشاركه في تكوين الجملة و انّما مدلوله طولي دائماً، بمعنى أنه يشخص المراد من الاسم. ففي قولنا((الصلاة في المسجد)) تدلّ (في)على أنَّ المراد من الصلاة فعل مخصوص بخصوصية الوقوع في المسجد، و من اجل ذلك يشبه بالحركات الإعرابية . فيرد عليه: انّه إنْ قصد بذلك انَّ الحرف يشخص إنّ المراد الاستعمالي من كلمة الصلاة ذلك فهو غير صحيح، لأنّ استعمال لفظ الصلاة في الحصة الخاصة بخصوصها مع كونها موضوعة للطبيعة الجامعة مجاز، وإن قصد بذلك انَّ الحرف يشخص المراد الجدّي من كلمة الصلاة فهذا يعني نظر الحرف الى مرحلة المراد الجدي وهو واضح البطلان(الهاشمي الشاهرودي، ۱۴۲۶ق-۲۰۰۵م:۱/۲۳۲-۲۳۳).

ويرى القائلون **بآلية المعنى الحرفى** ؛ وحدة المعنى في كلمتي من و الابتداء مثلاً و انما الفرق بينهما في ان الواضع

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

اشترط ان يكون هذا المعنى آلياً في كلمة من و استقلالياً في كلمة الابتداء.يذهب الى ذلک الآخوند الخراساني وآخرون، يرون ان معاني الحروف هي نفس معاني الاسماء ذاتاً، وإنّما الفرق بينهما في اختصاص كلّ منهما بوضع معين(الآخوند الخراساني، ۱۴۳۰/۱:۳۱-۳۲).يقول صاحب كفاية الاصول:ليس المعنى في كلمة ((من)و لفظ((الابتداء))إلا الابتداء، فكما لايعتبر في معناه لحاظه في نفسه و مستقلاً، كذلك لا يعتبر في معناها لحاظه في غيرها وآلةً، و كما لا يكون لحاظه فيه موجباً لجزئيته فليكن كذلك فيها .. الفرق بين الاسم و الحرف إنما هو في إختصاص كلٍّ منهما بوضعٍ، حيث إنه وُضِعَ الاسم ليراد منه معناه بما هو هو و في نفسه، و الحرف ليراد منه معناه لاكذلك،بل بما هو حالةٌ لغيره، فالاختلاف بين الاسم و الحرف في الوضع يكون موجباً لعدم جواز استعمال احدهما في موضع الآخر و إن اتّفقا فيما له الوضع. فان نحو إرادة المعنى لا يكاد يمكن أن يكون من خصوصيات المعنى الموضوع له و مقوماته (المصدر نفسه).فيستخلص من ذلك ان الاسم وُضِع ليراد من معناه بما هو هو و في نفسه و وضع الحرف ليراد به معناه بما هوآلة وحالة لغيره،وان هذا الاختلاف في الوضع يكون موجباً لعدم جواز استعمال احدهما في موضع الآخر،وان آلية اللحاظ واستقلاليته لا يمكن ان تكون قيداً في الموضوع له او المستعمل فيه بل في الوضع نفسه(انظر:الآخوند الخراساني مع شيء من التوضيح، ۱۴۳۰/۱:۳۱-۳۲)

و قد نُوقِش هذا الرأي (باتحاد معاني الحروف و الاسماء و اشتراط الواضع آلية الحرف واستقلالية الاسم)من قِبل علماء بارزين، وهي كالاتي:

وقد ناقشه المحقق الاصفهاني بعد اختيار المباينة بالذات بين المعنى الحرفي والاسمي الى عموم الوضع وخصوص الموضوع له، بمعنى ان الحروف موضوعة للأخصّ من المعنى الملحوظ حال الوضع.فيقول: ان الاسم والحرف لو كانا متّحدي المعنى وكان الفرق بمجرد اللحاظ الاستقلالي والآلي لكان طبيعي المعنى الوحداني قابلاً لأن يوجد في الخارج على نحوين كما يوجد في الذهن على طورين، مع أنّ المعنى الحرفي كانحاء النسب و الروابط لا يوجد في الخارج إلّا على نحو واحد وهو الوجود لا في نفسه ولا يعقل أن توجد النسبة في الخارج بوجود نفسي(الاصفهاني، بدون تا :۱/۴۳). وقد ناقشه الشهيد الصدر ايضا بقوله:

لااشكال في ان الصورة الذهنية التي تدلّ عليها جملة((سار زيد من البصرة الي الكوفة)) مترابطة، بمعنى أنها تشتمل على معانٍ مرتبطة بعضها ببعض، فلابد من افتراض معان رابطة فيها لايجاد الربط بين((السير)) و((زيد)) و((البصرة)) و((الكوفة)) وهذه المعاني الرابطة ان كانت صفة الربط عرضية لها وطارئة، فلابد أن تكون هذه الصفة مستمدة من غيرها؛لأن كلّ ما بالعرض ينتهي الى ما بالذات، وبهذا ننتهي الى معان يكون الربط ذاتياً،وليس شيء من المعاني الاسمية يكون الربط ذاتياً له، لأن ما كان الربط ذاتياً ومقوّماً له.وبعبارة أخرى عين حقيقته، يستحيل تصوره مجرداً عن طرفيه،لأنّه مساوق لتجرّده عن الربط، وهو خلف ذاتيته له، و كلّ مفهوم إسمي ، قابل لأن يتصور بنفسه مجرّداً عن أي ضميمة، وهذا يثبت أنّ المفاهيم الاسمية غير تلك المعاني التي يكون الربط ذاتياً لها، وهذه المعاني هي مداليل الحروف،اذ لايوجد ما يدل على تلك المعاني بعد استثناء الاسماء إلا الحروف(الشهيد الصدر،۱۴۲۶ :۱۴۲۶/۲:۶۶-۶۷). يرد على ماذهب اليه صاحب الكفاية من وحدة المعنى

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

الحرفي والاسمي، بأنّ المعنى الاسمي قابل لأن يتصور بنفسه مجردا عن الضميمة، والمعنى الحرفي يستحيل تصوره مجرداً عن طرفيه، لأنّه مساوق لتجرّده عن الربط، وهذا يثبت أنّ المفاهيم الاسمية غير تلك المعاني التي يكون الربط ذاتياً لها. كما لايخفى أن رأي الآخوند صاحب الكفاية مخالف لمفاد الرواية.

٥-نتائج البحث

نستنتج مما مرّ مايلي:

١.إنّ آراء النحويين الذين ذهبوا الى ان الحرف هو مادل على معنى في غيره وقائم بطرفيه ،تنسجم مع الرواية المنسوبة الى الإمام عليّ(ع).كما أن تقسيمهم الثلاثي للكلمة منسجم معها.

٢. إنكار دلالة الفعل على الزمان من قبل الأصوليين المتأخرين والمعاصرين في النجف ، لاينسجم مع الرواية. فيستخلص رأيهم في أنّ الافعال لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية ولا بنحو القيدية، لابالدلالة الوضعية المطابقية ولابالدلالة التضمنية ولا بالدلالة الالتزامية. وان دلالتها على الزمان بالدلالة الالتزامية فيما لو كان الفاعل أمراً زمانياً و هذه الدلالة مستندة إلى خصوصية الإسناد الى الزماني لا الى الوضع.

ولكن شذ العلامة المظفر من الأصوليين المعاصرين في النجف فأشاد بالرواية ، واعتبر التقسيم الثلاثي للكلمة وتعريف الفعل فيها صائبا.

٣.إنّ آراء الاصوليين المتقدمين الذين ذهبوا الى أن الحرف هو مادل على معنى في غيره وقائم بطرفيه ، تنسجم مع الرواية المنسوبة الى أمير المؤمنين عليّ(ع). كما أن نظرية الأصوليين المتأخرين الذين ذهبوا إلى نسبية المعاني الحرفية بتفسيرها بإيجادية المعاني تنسجم مع الرواية ،بل إنها بحسب هذا التفسير للمعاني الحرفية تجمع الرواية الأركان الأربعة للمعنى الحرفي . وهذه النظرية هي النظرية المختارة في هذا المقال.فالحروف دوال نسبة وعموماً لا تستقل معانيها بنفسها لأنها من سنخ النسب والارتباطات. وإنها ترجع الى نسب تحليلية لا واقعية.

الهوامش

١-منهج المحلل: روش تحليلگرAnalyzer method

٢-اهمية البحث وضرورته: اهميت وضرورت تحقيق Importance and necessity of research

٣-هدف البحث: هدف تحقيق Research goal

٤-سابقة البحث وخلفيته:پيشينه تحقيقBackground research

٥- الزجاجي ،١٤٠٧ :٢٣٨؛ المتقي الهندي ،١٤٠٩ :٢٣٨/١٠.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

المصادر والمراجع

١.الآخوند الخراساني،محمدكاظم(١٤٣٠ق).**كفاية الاصول**، قم: مؤسسة النشر الاسلامي.

٢.الآملي، ميرزاهاشم(١٣٧٠ق). ***بدائع الافكار(تقريرات ضياء الدين العراقي)*** ،النجف: مطبعة النعمان.

٣.ابن جني، ابوالفتح(١٩٥٢م). ***الخصائص***، بيروت: دار الكتب.

٤.ابن الحاجب، عثمان بن عمر(١٣١٦ق). **مختصر المنتهى الاصولي**، بولاق: طبع الاميرية.

٥.ابن السراج، محمد بن السري (بدون تا) . ***الاصول***، النجف: مطبعة النعمان.

٦.ابن هشام الانصاري،عبدالله جمال الدين بن يوسف(بدون تا). **شرح شذور الذهب**، قم: مركز نشر منظمة الاعلام الاسلامي.

٧.ابن يعيش، موفق الدين(بدون تا).**شرح المفصل**، القاهرة: ادارة الطباعة المنيرية.

٨.الاصفهاني، محمدحسين(بدون تا) . **نهاية الدراية**،قم: المطبعة العلمية.

٩.البهباني ، علي (بدون تا) . ***الاشتقاق*** ، طهران : المكتبة المرتضوية.التبريزي، محمدصادق(١٣١٥ق). ***المقالات الغرية***، طهران: المكتبة الاسلامية .

١١.التفتازاني، سعدالدين(١٣١٦ق). ***حاشية التفتازاني على شرح مختصر ابن الحاجب***، بولاق: طبع الأميرية.

١٢.الخوئي، ابوالقاسم(١٤١٩ق). ***اجود التقريرات(تقريرات بحث النائيني)***، قم: مؤسسة صاحب الأمر.

١٣.الرضي الاسترآبادي، محمد بن الحسن(١٣١٠ق).***شرح الكافية***، تركيا.

١٤. الزجاجي، ابوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق(١٤٠٧ق).**الأمالي**، بيروت: دار الجيل.

١٥.....(١٩٥٩م). ***الإيضاح***، مصر: مطبعة المدني.

١٦.السبكي ، تقي الدين(بدون تا). ***الابهاج في شرح المنهاج***، مصر: مطبعة التوفيق.

١٧.السكاكي، يوسف بن ابي بكر(١٣١٧ق).**مفتاح العلوم**، مصر:المطبعة الادبية.

١٨.السيوطي، جلال الدين(بدون تا).**الاشباه والنظائر(النحوية)**،حيدرآباد: دائرةالمعرف النظامية .

١٩.الشريف الجرجاني، علي بن محمد(١٣٣٠ق).**حاشية الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني**، تركيا.

٢٠. الشريف مرتضى علم الهدى، علي بن الحسين(بدون تا).**الفصول المختارة**، قم: المؤتمر العالمي لالفية الشيخ المفيد.

٢١.الشهيدالصدر،محمد باقر(١٤٢٦ق).**دروس في علم الأصول**، قم: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٢٢.الفياض،محمداسحاق(١٤١٩ق). **محاضرت في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي)**، قم : مؤسسة النشر الاسلامي .

٢٣.القزويني، علي(١٢٧٥ق). ***حاشية على القوانين***، طهران: المكتبة المرتضوية.

٢٤.الكاظمي، محمدعلي(بدون تا).**فوائد الأصول (تقريرات النائيني)** ، طهران: المكتبة المرتضوية .

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

٢٥.المتقي الهندي، علاءالدين علي(١٤٠٩ق).**كنز العمال**، بيروت: موسسة الرساله. ٢٦.المجلسي، محمدباقر(بدون تا). **بحار الأنوار**، بيروت: مؤسسة الوفاء.

٢٧.المظفر، محمد رضا(١٩٦٦م).**أصول الفقه**، النجف: دار النعمان.

٢٨.الهاشمي الشاهرودي، السيدمحمود (١٤٢٤ق-٢٠٠٥م) . **بحوث في علم الأصول(تقريرات بحث الشهيد الصدر)** ، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي.

Reference:

[1] Al-Akhund Khrasani, Mohamad Kadhim, (2009). *Kefayat al-Asul*. Qom: Islamic Publishing Institute.

[2] Al-Amuli, Merza Hasham, (1991). *Bdya al-Afkar*, Najaf: Numan Printing House.

[3] Ibn Jani, Abu al-Fath, (1952). *Al-Khsaas*, Beirut: Book House.

[4] Ibn al-Hajab, Athman Ibn Amar, (1937). *Mukhtasar al-Muntaha al-Asuli*, Boulaq: Al-Ameriah Printing House.

[5] Ibn al- Saraj, Muhamad Ibn al-Sri, (Undated). *Al-Asul*, Najaf: Numan Printing House.

[6] Ibn Hsham al-Ansari, Abdulah, (Undated). *Shrah Shzur al- Zahab*, Qom: Islamic Propagation Organization Publishing Center.

[7] IbnYaish, Muofaq, (Undated). *Shrah al Moufasal*, Cairo: Moniriyeh Printing.

[8] Al-Asfahani, Muhmad Hussain, (Undated). *Nhayat al –Darayah*, Qom:World Printing House.

[9] Al-Bhbahani, Ali, (Undated). *Al-Ashtaqaq*. Tehran: Mortazavieh Library.

[10] Al-Tabrezi, Muhmad Sadaq, (1936). *Al-Mqalatal Gareyah*, Tehran: Islamic Library.

[11] Al-Tftazani, Sadadeen, (1937). *Hasheyah al-Tftazani*, Boulaq: Al-Ameriah Printing House.

[12] Al-khuai.AbuALQasam, (1999). *Ajwad al-Taqrirat*. Qom: SahebAmr Institute.

[13] Al-Radi al Astarabadi, Muhammad Ibn Hassan, (1931). *Shrahal Kkafeyah*, Turkey.

[14] Al- Zajaji, Abu al- Kasam, (1987). *Al- Amali*, Beirut: Al-Jalil House.

[15] Al- Zajaji, Abu al- Kasam, (1959). *Al-Aidah*, Egypt:Al-Madani Printing House.

[16] Al-Sabake, Taqi al-Deen, (Undated). *Al-Abhaj fi Sarah al-Menhaj*, Egypt: Tawfiq Printing House.

[17] Al-Skaki, Yousaf, (1938). *Muftah al-Aloom*, Egypt: Al-Adabeyah Printing House.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

[18] Al-Seywti, Jalal al-Deen, (Undated). *Al-Ashbahwl Nadar*, Hyderabad: Military Intelligence Office.
[19] Al-Sarif al- Gargani, Ali Ibn Muhamad, (1951). *Hashiyat al-Sharif*. Turkey.
[20] Al-Sharif Murtadah, (Undated). *Al-Faswl al-Mukhtarah*, Qom: Millennium Global Conference on Sheikh Mofid.
[21] Al-Shhid al Sadr, Muhmad Baker, (2006). *Darus fi Elm al-Asul*, Qom: Islamic Publishing Institute.
[22] Al-Fayad, Muhmad Ashaq, (1999). *Muhadarat fi Asul al Fiqh*, Qom: Islamic Publishing Institute.
[23] Al-Qzwini, Ali, (1275). *Hashiyat al a-Qwanin*, Tehran: Mortazavieh Library.
[24] Al-Kadmi,Muhmad Ali, (Undated). *Fwad al-Asul*, Tehran: Mortazavieh Library.
[25] Al-Mutaqi al –Hindi, Ala al-Deen, (1989). *Kanz al-Amal*, Beirut: Resalat Institute.
[26] Al-Majlaci, Muhmad, (Undated). *Bhar al- Anwar*, Beirut: Al-Wafa Institute.
[27] Al-Mudaffar, Muhmad Radah, (1966). *Asul al-Fiqh*, Najaf: Numan Printing House.
[28] Al-Hashmi al- Sharwdi, Sayed Mahmood, (2005). *Discussion on Alam al-Asul*, Qom: Islamic Jurisprudence Foundation.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

A Light on the Hadith of Imam Ali about the Meaning of Letter and Verb through Scholars of Jurisprudence and Syntax

Abdul-Jabbar ZargoushNasab*

Associate Professor in Jurisprudence and Law,
Department of Theology, at the University of Ilam. Email:

Abstract

This study compares and discusses a narrative attributed to Imam Ali on the meaning of letter and verb. And the aim is to compare the views of grammarians and scholars of jurisprudents and syntax and find out the extent of their harmony with the narrative. Most of the views of the founders of the new school of principles in Najaf are inconsistent with the content of the narrative because late and contemporary pricipalists have denied the tripartite division of the verb and have similarly, denied the significance of verb on time. But they are considerate with regard to the meaning of the letter to the theory of relation. However, they have distinct views about the theory of relative literal meaning. Probably, the purport of the theory is to make it compatible with the content of the narrative. This research has adopted an analytical method and a lot of effort has been made to evaluate and compare it accurately. Therefore, sometimes it has taken into account what scholars had to say and sometimes their opinions are expressed along with the analysis.

Keywords: Imam Ali; Hadith; Verb; Letter; Scholars; Jurisprudence

* Corresponding Author's E-mail: a.zargooshnasab@ilam.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]

پرتویی بر روایت امام علی (ع) درباره‌ی معنای حرف و فعل ازنظر اصــول فقــه ونحــو ی‌علمـا

عبدالجبار زرگوش نسب*

دانشیار رشته الهیات گرایش فقه وحقوق دانشگاه ایلام

چکیده

این پژوهش، روایتی را که به حضرت علی(ع) در باره ی معنای حرف وفعل نسبت داده شده مورد مناقشه وبررسی قرارداده و هدف آن مقایسه آرای دانشمندان نحو و اصول فقه با مفاد روایت جهت شناخت میزان سازگاری آرای آنان با روایت است. بیشتر آرای بنیان‌گذاران مکتب اصولی جدید در نجف، با مفاد روایت سازگار نیست؛ زیرا اصولیون متأخر و معاصر، تقسیم سه‌گانه‌ی کلمه را انکار کرده‌اند و همچنین منکر دلالت فعل بر زمان شده‌اند؛ اما نسبت به معنای حرف به نظریه‌ی نسبت ربطی و نظریه‌ی تحصیص (حرف، معانی را به حصه‌های خاص تقسیم می‌کند) قائل اند. اما درباره‌ی نظریه‌ی نسبی بودن معنای حرفی، نظرات مختلفی دارند. شاید معنا کردن این نظریه، به ایجاد کردن معانی، با مفاد روایت سازگاری دارد. این مقاله به روش تحلیلگری تلاش دارد ارزیابی با دقت و مقایسه‌ای داشته باشد؛ لذا گاهی تنها متن آنچه دانشمندان به آن معتقدند ذکر شده و گاهی نظراتشان به همراه تحلیل آنها بیان گشته است. بحث با جلب توجه علمای معاصر نحو وا صول فقه کنونی بر تقسیم سه گانه کلمه که در روایت منسوب به حضرت علی(ع) آمده نتیجه می گیرد که نسبت دادن روایت به امیر المؤمنین(ع) درست نبوده و تقسیم کلمه به دو قسمت اسم وحرف را صحیح می داند؛ امری که در پژوهش ها باید مد نظر قرار گیرد.

واژگان کلیدی: روایت امام علی (ع)، فعل، حرف، علمای نحو، علمای اصول فقه.

* نویسنده مسئول مقاله: E-mail: a.zargooshnasab@ilam.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-07-13]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1442.27.3.6.9]